حرية الفكر في الواقع العربي المعاصر



◄تعد ّ قضية حرّية الفكر، من القضايا المهمّة في كلّ العصور، ولدى كلّ الشعوب. فكلّ شعب يمرّ بفترات عديدة يناقش فيها حرّية الفكر، ومداها، وشروطها. وفي الآونة الأخيرة، ظهرت هذه القضية بصورة ملحة. بل تحوّلت إلى إحدى مناطق الألغام، التي تنفجر عندها صراعات السياسة والثقافة.

فمن جانب، يرى العلمانيون، أن ّ حر ّية الفكر شرط ضروري للتقدم، وحق ّ أصيل للإنسان، وأن ّ التيار الإسلامي جملة ً يعارض حر ّية الفكر، لذلك فهو تيار جمودي ورجعي ومعاد ٍ لحقوق الإنسان. أم ّا التيار الإسلامي، فبعضه يأخذ مواقف صارمة، تحد ّ بالفعل من حر ّية الفكر، والبعض الآخر يقر بأهمية هذه الحر ّية، وإن كان له بعض المحاذير.

وحر ّية الفكر، ليست سلوكا ً محد ّدا ً، ولكن ّها منظومة متعد ّدة الجوانب. فالمقصود بها، أن يستطيع عقل الإنسان تدبـّر أمور الحياة، وموقفه منها، بدون قيود صارمة، وقوالب مفروضة. معنى ذلك أن ّ حر ّية الفكر، مولـّدة للإبداع بالضرورة، فالأخير لا يجوز كلـّما زادت القيود والقوالب. وللحر ّية والفكر، توابع هامة، لأنـّها مفضية للنشر، وحر ّية الدعوة لهذا الفكر أو ذاك، وبالتالي فهي تشمل حر ّية التعبير، وحر ّية الرأي. مما يجعلها تغطي العديد من المجالات، العلمية والفكرية والسياسية والفنية.

بهذا المعنى المتكامل، تمثّل حرّية الفكر، آلية عمل العقل ومعالجته لأمور الحياة، بكلّ ما يشمله ذلك من تشكيل للوعي الجمعي للأُمّة، وصناعة الثقافة. فالحرّية المقصودة هنا، ليست حرّية الفرد، فيما يخص فيما يخص نفسه، وأفكاره الخاصّة، بل هي حرّية المبدع والمثقف والفنان والكاتب والعالم، فيما يخص دورهم في حياة الأُمّة.

والواقع، أنَّ مناقشة قضية حرَّية الفكر، تدخلنا مباشرة في صراع بين فريق يؤمن بها، وفريق يفرض عليها قواعد الحلال والحرام، فيقضي على حرَّية الفكر تماماً. ولكن هذا الصراع المفترض ـ في تصوَّرنا ـ أحد تجلَّيات القضية، ولكنَّه ليس كلَّ شيء. بل هو في الواقع تصوَّر متحيز، يجعل الحرَّية منطوقاً علمانياً، ومنعها منطوقاً إسلامياً، وهذا غير صحيح.

فالحرّية المعنية هنا، هي التحرر من القوالب المفروضة. والواقع أنّ المفروض علينا الآن علماني أكثر من كونه إسلامياً. فالواقع الثقافي الراهن، يشهد طغياناً للفكر العلماني الغربي، لدرجة جعلته قوالب مفروضة علينا، لا يجوز الخروج عليها؛ فالخروج هنا يواجه بتهم تبدأ بالتخلُّف، وتنتهي بالإرهاب.

وليس في ذلك مبالغة، فالباحث العربي يفرض عليه علم غربي، له صفة مؤسسية، أي أنّه مدعوم بالنظام، ومفروض بالسلطة. وعندما يحاول الباحث العربي، إبداع علمه الخاص، النابع من التراث، فإنّه يواجه بموقف يخرجه من رحم الموضوعية والعلمية.

فإذا كناً بصدد مناقشة حرّية الفكر، فأولى بنا أن نبدأ بإقرار حق طليعة التراث في إبداع أفكارها، وهو حق للملتزم بثوابت الأُمّة، أفكارها، وهو حق يتصدّر الحقوق الأخرد؛ لأنه حق نابع من ثوابت الأُمّة، فالملتزم بثوابت الأُمّة، والمعترف بقيمها هو الأحق بأن تُتاح له حرّية الفكر والإبداع. وكذلك، هو الأحق بأن تُتاح له الإمكانات والمؤسسات التي ترعى فكره وتساعده، فمن المنطقي أن نؤكد أن ّ الإبداع النابع من التراث، له حق ّ تاريخي في ممارسة دوره داخل أُمّته.

بهذا، نعكس القضية أو ّلا ً، ونطالب العلمانيين برفع قيودهم وقوالبهم الفكرية، وفتح المجال أمام الإسلاميين، ليقد ّموا إسهامتهم. فمن الأصوب أن نعترف أو ّلا ً بحر ّية عمل المشروع الحضاري الإسلامي، قبل أن نناقش أطروحات وكلاء الغرب الثقافيين.

ومن خلال الاعتراف بأن للأُم ّة انتماءها الحضاري، نعرف ضمنا ً أن ٌ هذا الانتماء لا يعني فكرا ً واحدا ً، ولا يجب أن يعني ذلك. فمن خلال الحضارة الإسلامية كإطار مرجعي، تخرج أُطر وتيارات متعد ّدة، لكل ّ منها رؤيته الخاص ّة، ولكن ّها جميعا ً تنبع من سياق المرجعية الحضارية الإسلامية. وتعد ّد هذه الرؤى، ليس حقاً ً، بل هو فرض، وأيضا ً واجب.

فأية رؤية إسلامية، دينية أو حضارية، تحاول أن تقدّم نفسها باعتبارها الحقّ الوحيد ـ هي رؤية تخرج عن قيم هذه الأُمّة. فالأصل أنّ التعدّد ليس فقط مقبولاً، بل هو أيضاً طبيعي، وبالتالي، فإنّ الفكر الواحد غير طبيعي، ومناف للفطرة. ومن هنا تظهر أهمية حرّية الفكر والإبداع، باعتبارها أدوات مولّدة للتعدد، المفضي للإثراء، والمحقق للازدهار.

ولكن بعض الفصائل الإسلامية جنحت نحو الفكر الأحادي، الذي يرى الكلّ غيره باطل، وهو الحق ّ الوحيد. وفي ذلك بعض المعاني المهمّة. لأنتنا نتصوّر أن ّ لكلّ فرد رؤية فكرية، واتهام غيرها بالضلال، هو آلية محققة لحالتين: حالة التدهور، حيث تتراجع قيم الأُمّة عن النهوض، وتعم الفوضى، ويصبح فرض الفكر من السلطة، نوعا ً من التماسك الأخير للأُمّة، وهو تماسك مفروض وغير فطري ومناف لطبيعة الأُمّة، ولذلك ينتهي الأمر بالانهيار. والحالة الآنية هي حالة التفكك، ومنها حالة التغريب. فبعد أن تنهار الأُمّة، وتعم قيم غربية عليها، تخرج جماعات تتمسك بفكر محدود، وتصف نفسها بالإيمان والنقاء والحق ّ، في مواجهة الفكر والضلال، وهي بذلك تدافع عن نفسها، وعن مقدسات الأُمّة، لأن تعرض قيم الأُمّة للانهيار، وللهدم المقصود، لا يفضي إلى مناخ متسامح يسمح بحر ّية الفكر، بل يفضي على عكس ذلك لحركات تؤمن بأن ّ حر ّية الفكر هي الغطاء الحقيقي لهدم قيم الأُمّة.

لذلك فالجمود الفكري، المعادي لحرّية الفكر، في جانب مهم منه، ينبع من استخدام حرّية الفكر كمظلة للهجوم على قيم الأُمّة. وهو واقع معاش اليوم، في أُمّة العرب. فتحت مظلة حرّية الفكر، بوصفها أداة للتقدّم، وقيمة إنسانية، يتم تغريب الأُمّة ثقافياً، وتشويه تراثها، وسحق هُويّتها. ولا نظن أن في مواجهة ذلك، نتوقع حركات تنبع من الأُمَّة، وتطالب بالمزيد من حرَّية الفكر. فالحرَّية هنا، هي السلاح المُستخدم في مواجهة الأُمَّة، وهي الشعار البارز لتمرير عملية سحق الأُمَّة. لذلك فحركات الاحتجاج والعنف، تعادي حرَّية الفكر، لأن ّ الأخيرة أصبحت تعادي الأُمَّة. فالحركات التي تخرج للدفاع عن مقدسات الأُمَّة، تعادي الاتجاهات التي اعتدت على هذه المقدسات.

بهذا المعنى، نؤكد أن الجمود المعادي لحر ية الفكر، ينتج من الهجوم المستمر على تراث الأ ُم ّة. وفي نفس الوقت، فإن ّ هذا الجمود، سلوك دفاعي، لا يقيم نهضة. فإذا ركّزنا نظرنا على النهضة الحضارية الإسلامية، نجد أن ّ آليات حر ّية الفكر والتعد ّدية، هي جوهر هذه النهضة. لذلك فالجمود الفكري، المدافع عن تراث الأ ُم ّة، هو حرب ضد العلمانية الغربية، وضد الهجوم على التراث، وضد التغريب، وضد ضياع قيم الأ ُم ّة ومقدساتها، وفي نفس الوقت، هو فعل معيق للنهضة.

وما يحدث في الواقع، يبدو من قانون التاريخ. فالحملة ضد الأُمَّة وتراثها، وحالة التدهور والانهيار التي وصلت لها الأُمَّة، تدفع لظهور حالة الدفاع عن النفس، التي تحوَّل التراث إلى أسلحة في وجه القوى المعادية له. ولكن مرحلة الدفاع عن النفس، لا تشيد أُمَّة ناهضة، بل هي مرحلة تسبق النهضة. وحتى ندخل إلى مرحلة النهضة، نحتاج إلى وقف عملية الهجوم على التراث، وكذلك وقف عملية الدفاع المصاحبة له.

بهذا نؤسس مناخ الحرِّية الفكرية، فهو مناخ النهضة النابعة من التراث، وهو أهم أدوات ازدهارها، وكذلك فهو أحد قيمها الأصلية، لأنَّه يحقق التعدَّدية، التي هي الشرط الرئيسي في النهضة الحضارية الإسلامية. بهذا المعنى، تصبح طليعة الأُمَّة، منتمية لتراثها، وتمارس حرِّية الفكر والإبداع، لأنَّه فُرضَ عليها.

فماذا عن العلمانية الغربية؟! فالمشكلة الرئيسية في الصراع العلماني الإسلامي، هي حول حرّية عمل الآخر المنتمي لحضارة أخرى. فالعلماني يؤمن بالحرّية في إطار غربيته، والإسلامي يؤمن بها في إطار إسلاميته، فهل يصح أن يسحب كلّ طرف حقّ الآخر في الحرّية؟ لا.. بالطبع لا..

إن الرؤية العميقة التي تنشد النهضة، تعر ّفنا أن ّالقيود على حر ّية الفكر والتعبير والإبداع معطلة للنهضة. كما أن ّتصو ّر حر ّية الفكر بأنها مجال يحد ّده القانون، يفرض قوالب، أيا ً كانت حدودها، تعط ّل الحر ّية. والأهم من ذلك، أن ّحر ّية الفكر أصلية من حيث هي نتاج حر ّية الاختيار. فإذا كانت النهضة الإسلامية تواجه بالقوى العلمانية، فإن ّ أي تصو ّر يستخدم القانون ضد حر ّية الفكر، لا يواجه النهضة نفسها.

لذلك نتصوّر أنّ الحرّية الفكرية، باعتبارها ممارسة للإبداع، عمل وحقّ أصيل، لا تجوز مناقشته. ولكن المشكلة التي نمرّ بها، أنّ أية أُمّة يمارس أبناؤها حرّيتهم، من داخل رحم هذه الأُمّة. فالإبداع حر، ولكن كلّ أشكال الإبداع، تعبّر دائما ً عن أُمّتها، وتقوم بوظيفة اجتماعية، تجاه هذه الأُمّة. والفكر حر، لأنّه محاولة لفهم الأُمّة، وطرح رؤى لها ومنها، وتصوّر بدائل لمستقبلها. وعندما تمارس طليعة الأُمّة حرّيتها، فإنها تنتج أفكارا ً مقبولة وأخرى مرفوضة، والأُمّة هي التي تقرر من خلال الاتفاق والاجتماع. وبذلك يتم فرز الأفكار والرؤى، النافع منها والضار. ولكن ما نواجهه اليوم، هو ن ُخبة تبدع لصالح حضارة أخرى وبالتالي فإن حدودها، ومعاييرها، ليست منا، بل معادية لنا.

وأمام هذا الموقف، نتصوّر أنّ ح ُكم الأ ُمّة، هو المرجع الأوّل والأخير، ويجب أن يظلّ كذلك. فإذا رأى أي شخص نفعا ً في حضارة أخرى، فله أن يدعو لفكرها، ويواجه بالفكر فقط، والأ ُمّة تحكم في النهاية على الصالح لها من غيره.

أي أنسّنا ننُنادي بطرح حر شريف، للنموذج الغربي في مواجهة النموذج العربي الإسلامي دون استخدام للترهيب والعنف والسلاح والسلطة والنفوذ وغيرها، وعلى الأنُمسّة أن تختار ما ينفعها. وليس صحيحا ً أنسّ الطرف الإسلامي، يفرض فكره بالسلاح، فبعضه فقط يفعل ذلك في حين أنسّ الطرف العلماني يفرض فكره مُسلحا ً بالسلطة، وقوسّة الحكومة، وجيوش الأمن، والدعم الغربي، والتهديدات الخارجية والداخلية، وقوانين استثنائية من الطوارئ حتى المحاكم العسكرية.

وما نعتقد به، أنّ ممارسة حرّية الفكر، يطرح مسموح به لكلّ طرف، دون أن يتوحّد الفكر مع السلطة. ويصبح الفكر سائداً ومؤثراً، بدعم الأُمّة وجماهيرها، واختيارها. وبهذا، تصبح الأُمّة مصدر الرؤية الفكرية الحاكمة، والقادرة على تغييرها. وذلك فيما نظن هو المناخ النهضوي.

ولكن حتى يتحقق ما سبق، نحتاج إلى تنحية المواقف المعادية لحرّية الفكر، ولن نتمكن من ذلك إَّلا بتنحية المواقف المعادية للأُمَّة وق ِيمها وتراثها. فلا يمكن أن نمنع ردّ الفعل، دون أن نمنع الفعل. فإذا كان فرض الفكر الأحادي، ورفض التعدّدية، تحت شعار ديني، مرحلة دفاع عن النفس، نحاول تجاوزها، فإنّ ذلك لن يتحقق إِّلا بتجاوز مرحلة الهجوم على الأُمَّة، ومحاولة تدمير ق ِيمها ومقدساتها وه ُويِّتها.

وعندما يظن البعض أن محاولة تدمير الذات العربية والإسلامية، هي ممارسة لحر ية الفكر، فإنهم بذلك لا يتجاوزون الحرية فقط، بل وأيضا كل الشروط الإنسانية. فكل ما تعتقد الأُمة فيه، وترى أنه أساسي في حياتها، يصبح من مقدساتها، التي لا يجوز الهجوم عليها، والتحقير من شأنها. وما نتكلم عنه هنا، هو الفعل الهجومي ضد التراث والأُمة، وهو الفعل الذي يقوى بالسلطة، ويتحول إلى قانون، ويفرض على الجميع. فعندما تكون ممارسة الحرية من قبل الن خبة، مانعة لحرية الأُمة نفسها، فإن ذلك يسحب من الن مُنهة حرية الأُمة

لذلك، فعندما يقف الهجوم على التراث، سينتهي العنف المادّي والمعنوي، الذي هو دفاع عن التراث. وبذلك نؤسس مناخا ً يسمح بالنهضة، عندما نعيد للأ ُمّة اعتبارها، ونسمح لطليعتها بممارسة دورها. فعندما نحقق للأ ُمّة حرّيتها في وطنها، يمكن أن نتحدّث بعد ذلك عن حرّية وكلاء الغرب!. ◄